لقاء

تركي عبدالله السديري

الكل ابتسم في يوم الفرح

■ أبهجني الاحتفال الاجتماعي بيومنا الوطني.. إنه مقياس كبير وواضح التمكّن بتطور الوعي العام في الشارع السعودي..

نعم الشارع السعودي..

إن كلّ من هو في مكتب فخم ومثله من يرعى مسؤولية ذات خصوصية أو يقود تياراً اقتصادياً ناجحاً.. الجميع يباشرون ممارسة لغة التهنئة لكن هذا العام وجدنا أن جمهور «المارة» وهم الأكثرية في عموم الانتشار السكاني قد تنافسوا في إبهاج نفوسهم أولاً ثم بممارسة التعبير العفوي عن اعتزازهم بما هو عليه مجتمعهم من انفراديات تفوّق عربي ثم إسلامي لأن يومهم الوطني كان أبوة وأمومة في آن واحد احتضنت تربية قوة المجتمع بمختلف متطلباته من تذويب العزلة القبلية ومعها بساطة مستويات التعليم وحولهما ضآلة قدرة الحضور الاجتماعي في ممارسة التحديث الحضاري.

لقد كانت احتفالات عيد الفطر وبعدها مباشرة احتفالات اليوم الوطني وثائق تعبيرٍ اجتماعية مبسطة لكنها راقية جداً أوضحت أننا فعلاً قد نجحنا في نزع تلك الأغطية التقليدية والانكماش والغياب عن الجماعية إلى إبراز الفرح المشروع عبر تعبيرات أداء اجتماعية راقية..

هل لن يكون غريباً لو قلت إن الممارسة التقليدية في هروب أكثرية السكان عند مناسبات الأعياد إلى الخارج سوف تختفي لأننا شرعنا فعلاً في إقرار الفرح كسلوك اجتماعي مشروع ، وأن ابتسامتنا لن تكون مباحة إلا خارج حدود بلادنا.. عام آخر وسوف يتم التحول إلى مباشرة الفرح والابتسام داخل شوارعنا وفي بيوتنا وميادين مناسبات الأداء المسرحي والغنائي..

لكن أتمنى تطوير ممارسة تقليدية تتم في جميع مناسبات الأعياد وفي يومنا الوطني وهي أن تخرج اللغة الرسمية لمسؤولي الدوائر الحكومية أو المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى عن وحدانية تشابه العبارات عبر لغة تهنئة أو تبريك بالمناسبة إلى عرض موجز يقدم للمواطن عما تم من منجزات حتى ولوٍ كانت محدودة كهدية عيد وهدية يوم وطني ، وهي موجودة فعلاً والإشارة إليها تعني الإشارة إلى إيجابيات خطوات إلى الأمام..

وغداً نواصل..

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (100) ثم الرسالة

الأمير مشعل بن ماجد يستقبل القنصل العام الكويتي بجدة

الأمير مشعل خلال استقباله الهيفي

جدة - ياسر الجاروشة

■ استقبل صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة بمكتب سموه أمس السيد علي بن سليمان الهيفي القنصل العام الكويتي بجدة بمناسبة انتهاء فترة عمله، وتم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

اللجان التحضيرية لحصر أضرار ممتلكات النازحين تبدأ اجتماعها

جازان - موسى الكليبي

■ اجتمعت أمس اللجنة المشكلة لحصر الأضرار وتقدير التلفيات بالقرى التابعة لمحافظة الحرث الناتجة عن الأحداث في الجنوب، وأوضح مدير الدفاع المدني بمنطقة جازان العميد حمود بن عبدالحميد الحساني أنه بناءً على توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان فقد تم عقد اجتماع تحضيري للجان المشكلة لحصر أضرار وتقدير التلفيات بالقرى الواقعة على الحزام الحدودي والتي تضررت جراء الأحداث الجنوبية، وبين أنه من خلال الاجتماع استعرضت اللجنة أعمالها سواء الإدارية أو الميدانية حيث شكلت أربع لجان ميدانية ممثلة بمندوبي الجهات، وسيتم جدولة القرى المخلاة تمهيدا لإخطار سكانها بموعد مراجعة مركز الاستقبال بمنطقة الإسناد بمحافظة أحد المسارحة.

منح خمسة آلاف مواطن قروضاً عقارية جديدة

الرياض - فهد الدوس

■ وافق مدير عام صندوق التنمية العقارية المكلف المهندس حسن محمد العطاس على منح خمسة آلاف مواطن قروضاً جديدة من الصندوق. وشملت هذه القروض جميع مدن ومحافظات ومراكز المملكة المشمولة بخدمات الصندوق وبحسب أولوية تقديم طلب القرض.

وقال المهندس العطاس إن قيمة هذه الدفعة بلغت ١٣٨٤ مليون ريال وتمثل الدفعة الخامسة من القروض المعتمدة في ميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

وأضاف العطاس أن الزيادة المستمرة في عدد ومبالغ القروض الموافق عليها للعام المالي الحالي تأتي كثمرة للدعم الكبير الذي يحظى به الصندوق من حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله. وبالمتابعة الدائمة والمستمرة من معالي وزير المالية رئيس لجنة الإدارة بالصندوق الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف.

وأهاب مدير عام الصندوق جميع المواطنين الذين صدرت الموافقة على إقراضهم مراجعة فروع ومكاتب الصندوق لإنهاء إجراءات الرهن وتوقيع العقود ومباشرة البناء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان الدفعة.

"الرياض" تنشر الأسماء على موقعها الإلكتروني.

الملك عبد الله يتسلم التقرير السنوي لمؤسسة النقد

خادم الحرمين يستقبل وزير المالية ومحافظ مؤسسة النقد وعدداً من المسؤولين في المؤسسة

خادم الحرمين يتسلم التقرير ٤٦ لمؤسسة النقد

الملك عبدالله : لسنا قانعين بما عملنا إلى الآن .. والأيام المقبلة تبشر بخير

متانة القطاع المالي المحلي وزيادة الإنفاق الحكومي خففتا آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصادنا الوطني

الاقتصاد السعودي لم يتأثر بالأزمة العالمية بسبب السياسات الرقابية والإشرافية المحافظة والحصيفة

الاقتصاد الوطني يواجه تحدي توظيف السعوديين .. والبطالة بلغت نحو ٩ر٦ في المئة

جدة.واس

■ تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله التقرير السنوي السادس والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يستعرض أحدث التطورات الاقتصادية بالمملكة للعام المالي ١٤٣٠ / ١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) والربع الأول من العام الحالي.

جاء ذلك خلال استقبال الملك المفدى في قصره بجدة مساء أمس معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر وعددا من المسؤولين في المؤسسة.

وقد ألقى محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الاستقبال الكلمة التالية: يسعدني يا خادم الحرمين الشريفين أن يتزامن الاحتفال بيومنا الوطني مع تجدد اللقاء بكم لتقديم التقرير السنوي السادس والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يستعرض أحدث التطورات الاقتصادية بالمملكة للعام المالي ١٤٣٠ / ١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) والربع الأول من العام الحالي.

خادم الحرمين الشريفين : استمر تأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة العالمية خلال عام ٢٠٠٩م حيث سجل الإنتاج العالمي للسلع والخدمات انكماشاً في عام ٢٠٠٩م بنسبة ٦ر٠ في المئة ، إلاّ أن المتغيرات الاقتصادية خلال الأشهر المنصرمة من العام الحالي تشير إلى معدلات نمو ايجابية ، وحيث إن اقتصادنا الوطني يتميز بالانفتاح على العالم الخارجي وارتفاع مستويات التكامل التجاري معه ، فمن الطبيعي أن يؤثر وسيتأثر بما يجري من أحداث في منظومته الاقتصادية ، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمملكة خلال عام ٢٠٠٩م إلى ٦ر٠ في المئة مقارنة مع نمو نسبته ٢ر٤ في المئة في العام السابق. وحافظ القطاع غير النفطي على معدلات نمو جيدة ، حيث نما في عام ٢٠٠٩م بنحو ٨ر٣ في المئة مقارنة مع نحو ٣ر٤ في المئة في العام السابق.

وساعد على تخفيف آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصادنا الوطني عوامل عدة من أهمها متانة القطاع المالي المحلي ، وزيادة الإنفاق الحكومي على الرغم من تراجع أسعار النفط الخام ، حيث بلغ الإنفاق نحو ٤ر٥٩٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م وتلك مستويات قياسية لم تسجل من قبل. وسجل ميزان المدفوعات فائضاً للعام الحادي عشر على التوالي بلغ نحو ٤ر٨٥ مليار ريال. كما ساهم القطاع النقدي والمصرفي بدور فاعل في تعزيز هذه النتائج الجيدة من خلال توفيره السيولة الملائمة لتمويل النشاط الاقتصادي حيث زاد عرض النقود خلال عام ٢٠٠٩م بنسبة ٧ر١٠ في المئة ، إضافة إلى توسع المصارف التجارية في تقديم خدمات مصرفية حديثة ومتنوعة.

ومن التطورات الايجابية تراجع مستويات التضخم المحلي مقاساً بالرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة حيث بلغ في عام ٢٠٠٩م نحو ١ر٥ في المئة مقارنة مع ٩ر٩ في المئة في العام السابق.

وتشير معظم البيانات الاقتصادية المتوافرة حالياً إلى تحسن متوقع وملحوظ في الأداء الاقتصادي المحلي للعام الحالي ، على الرغم من معاودة الضغوط التضخمية ، حيث سجل معدل التضخم في أغسطس ٢٠١٠م نحو ١ر٦ في المئة مقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق.

ولا يفوتني الإشارة إلى بعض التقارير الدولية المهمة التي أشادت ببعض انجازات المملكة ومنها ما تضمنه تقييم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي للتطورات الاقتصادية بالمملكة ، حيث أشار إلى أن الاقتصاد السعودي كان مهيئاً لمواجهة الأزمة المالية العالمية بفضل اعتماد أطر رقابية وتنظيمية سليمة واتباع سياسات اقتصادية كلية رشيدة في السنوات السابقة ، وأثنى المجلس على التدابير القوية المتخذة لا سيما زيادة الإنفاق وحسن إدارة السياسة النقدية. وثمن الصندوق جهود المملكة في الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ، وتحسين مناخ الائتمان ، وايجابية الآفاق الاقتصادية بشكل عام ، وأيد خطط المملكة إعادة الإنفاق إلى مستويات قابلة للاستمرار ، إضافة إلى ما تبذله الحكومة من جهد يهدف إلى إبطاء نمو الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية.

خادم الحرمين الشريفين : حرصاً من الدولة رعاها الله لتجنب تداعيات الأزمة المالية العالمية ، فقد عقد المجلس الاقتصادي الأعلى اجتماعاً برئاستكم - حفظكم الله - في يوم ١٦ شوال ١٤٢٩هـ الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠٠٨م لمناقشة الأزمة المالية العالمية وتخفيف آثارها المحتملة على الاقتصاد الوطني ووجه بالقيام بعدد من التدابير لمواجهتها. ففي مجال السياسة النقدية والمصرفية ، اتبعت مؤسسة النقد العربي السعودي سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في القطاع المالي وتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات الطلب المحلي على الائتمان ، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات الاستباقية لتعزيز وضع السيولة وخفض تكلفة الإقراض بهدف ضمان استمرار المصارف بأداء دورها التمويلي في التنمية بالمملكة ، ومن أهم هذه الإجراءات خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي عدة مرات ، ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء ، ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ، وتعزيز وضع السيولة في النظام المصرفي عن طريق إنشاء ودائع مع المصارف المحلية لمدد طويلة نسبياً نيابة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية بالعملة المحلية والدولار الأمريكي ، وخفض تسعيرة أذونات الخزينة ، وتسهيل عمليات مقايضة النقد الأجنبي بهدف توفير السيولة اللازمة بالدولار الأمريكي للنظام المصرفي المحلي.

أما بالنسبة للسياسة المالية فقد استمرت الدولة بالتوسع في الإنفاق العام وزيادة ما تضخه مؤسسات الإقراض المتخصصة بما يقدر بحوالي ٤٠ مليار ريال خلال عام ٢٠٠٩م.

خادم الحرمين الشريفين : على الرغم من الآثار السلبية الضخمة لهذه الأزمات المالية المتعاقبة ، إلاّ أن من نتائجها تضافر الجهود الدولية بشكل واضح لمراجعة النظام المالي العالمي ، والشروع في تنفيذ إجراءات إصلاحه ليؤدي دوره بفاعلية وإيجابية في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الخارجية الدولية.

وضعت مجموعة العشرين برنامج عمل شاملا لتعزيز النظام المالي العالمي ، ومن ضمن ذلك إنشاء مجلس الاستقرار المالي في شهر إبريل ٢٠٠٩م ، وإحراز تقدم كبير في المجال التنظيمي ، ومعايير كفاية رأس المال ، وإدارة مخاطر السيولة ، ولوائح مكافآت كبار التنفيذيين في القطاع المالي ، وشفافية عملية تسجيل صناديق التحوط ومؤسسات التصنيف. والمؤمل أن يؤدي تطبيق هذه المعايير في السنوات القادمة إلى تعزيز المراكز المالية للمؤسسات العالمية بشكل كبير.

وفي ضوء ذلك ، لم يتأثر الاقتصاد السعودي بشكل واضح بالأزمة المالية العالمية. ويعزى ذلك إلى السياسات الرقابية والإشرافية المحافظة والحصيفة المتبعة منذ أمد بعيد. ومن أمثلة ذلك ، الاهتمام بمعدلات ملاءة رأس المال والمخصصات الاحتياطية للقروض لمواجهة التقلبات الدورية.

خادم الحرمين الشريفين : واصل المجلس الاقتصادي الأعلى ، باهتمامكم ومتابعتكم المستمرة انجاز العديد من الخطوات التطويرية الهادفة إلى إعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد وتحديث الأنظمة والتشريعات بما يعزز رفع مستوى كفاءة وتنافسية الاقتصاد ويدعم التشغيل الأمثل لعوامل الإنتاج ويوفر أطراً تنظيمية وإدارية متطورة وبيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية ، ونتيجة لتلك الجهود تحسن الأداء الاقتصادي بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ، ويؤكد ذلك نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص بمتوسط سنوي نسبته ١ر٥ في المئة في خمس السنوات الماضية، وزيادة الصادرات غير النفطية خلال الفترة نفسها بما متوسطه ٦ر١٤ في المئة.

كما تحسنت بيئة الاستثمار في المملكة وتوج ذلك حصول المملكة على المركز الثامن عالمياً في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد). من جانب آخر ، حصلت المملكة مؤخراً على إشادة مهمة من مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تقريرها الصادر نهاية يونيه الماضي وذلك في مجال التزام المملكة بالتوصيات التسع الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب جنباً إلى جنب مع التوصيات الأربعين الخاصة بمكافحة غسل الأموال. وبهذا سجلت المملكة المرتبة الأولى عربياً ، وأحد المراكز العشرة الأولى في ترتيب دول مجموعة العشرين. وتعد تلك الإشادة تقديراً من المجتمع الدولي لجهود المملكة في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتأكيداً لسلامة موقف المملكة المستمد من التزامها بالشريعة الإسلامية السمحة وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال . وكل تلك الإنجازات تمت بتوفيق من الله ثم بفضل حرصكم وتوجيهكم حفظكم الله . حيث تعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي وضعت مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من ضمن أولوياتها ، وكانت سباقة في مكافحة هذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية أمنية واجتماعية واقتصادية . وتم تجريم تمويل الإرهاب في المملكة بناء على أحكام نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بمرسوم ملكي في ٢٥ / ٦ / ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٣ م .

خادم الحرمين الشريفين : تعد التطورات الإيجابية الأخيرة لاقتصادنا الوطني لبنة راسخة من لبنات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي واصلتم ترسيخها في هذه البلاد منذ توليكم مقاليد الحكم في ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٢٦ هـ / الموافق ١ أغسطس ٢٠٠٥م / .

ومن أبرز مؤشرات التنمية أن بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة من عام ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٩م نحو ٠ر٢ تريليون ريال . وبلغ الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠٩ م نحو ٤ر٥٩٦ مليار ريال وهو الأعلى في تاريخ المملكة ، وحرصتم حفظكم الله على الاستفادة من الموارد المالية للإنفاق بفعالية على استكمال مشاريع البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية ، ووجهتم بسرعة إنهاء المشاريع التي شملت قطاعات النقل والصحة والتعليم والمياه خدمة للمواطن . وأوليتم . حفظكم الله . عناية خاصة بالعنصر البشري حيث أمرتم بإنشاء عدد من الجامعات وفتحتم باب خير ونماء للأجيال القادمة من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي ، وأمرتم بتمديده خمس سنوات أخرى ، ويأتي ذلك ضمن اهتمامكم حفظكم الله باستثمار أهم عناصر التنمية ، ألا وهو العنصر البشري .

ويؤمل أن يؤدي ذلك بعون من الله وتوفيقه إلى إعداد أجيال قادمة مسلحة بالعلم والمعرفة تكمل مسيرة التنمية التي تشهدها بلادنا العزيزة.

خادم الحرمين الشريفين: أقر مجلس الوزراء الموقر في ٢٨ شعبان ١٤٣١ هـ الموافق ٩ أغسطس ٢٠١٠م خطة التنمية التاسعة للمملكة التي تغطي الفترة من ١٤٣١ / ١٤٣٢ هـ إلى ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ (٢٠١٠ . ٢٠١٤ م) . ووجهتم حفظكم الله جميع أجهزة الدولة بالحرص الشديد على تنفيذ برامجها ومشاريعها وتحقيق أهدافها في مددها الزمنية المحددة وإعطاء ذلك أولوية قصوى لما له من تأثير مباشر على رفع مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياته ،خاصة في ضوء ما رصد لها من إنفاق تنموي طموح بلغ ١٤٤٤ مليار ريال ، تجاوز بنسبة ٦٧ في المئة ما رصد من إنفاق تنموي خلال خطة التنمية الثامنة .

وتعد هذه الخطة مكملة لإنجازات خطط التنمية السابقة التي أدت إلى نقلة نوعية في مستويات المعيشة للمواطنين ووضعت الأسس الراسخة للاقتصاد السعودي ليتبوأ مركزاً مهما في الاقتصاد العالمي . وركزت الخطة على محاور خمسة هي مواصلة جهود تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين ، وتنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها والتطوير الهيكلي للاقتصاد السعودي ، والتنمية المتوازنة بين المناطق ، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والمنتجات السعودية في الأسواق المحلية والخارجية.

خادم الحرمين الشريفين : تزامن إقرار خطة التنمية التاسعة مع إعلان مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات النتائج الأولية للتعداد السكاني حيث بلغ عدد سكان المملكة ١ر٢٧ مليون نسمة ، منهم نحو ٧ر١٨ مليون نسمة من السعوديين ونحو ٤ر٨ ملايين نسمة من المقيمين ، وبلغ عدد المساكن نحو ٦ر٤ ملايين مسكن . وتؤيد هذه النتائج ما وجهتم به حفظكم الله من أهمية بذل قصارى الجهد لتحقيق أهداف خطة التنمية التاسعة في أوقاتها المحددة ، ولاسيما ما يتعلق بتعزيز رفاهية المواطن وتوفير السكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات والمرافق الحديثة التي يحتاجها والعمل بجد لمحاربة الفقر والاهتمام بالتنمية المتوازنة في كافة المناطق .

وفي السياق الإقليمي صادقت الدول الأعضاء الأربع في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون وهي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت على اتفاقية الاتحاد النقدي في مستهل هذه العام ، وبدأ المجلس النقدي أعماله بتشجيع ومؤازرة منكم حفظكم الله ومن إخوانكم قادة دول المجلس باعتباره نواة البنك المركزي المزمع إقامته حال اكتمال التجهيزات والبنى التأسيسية للاتحاد النقدي ، وتبذل البنوك المركزية ومؤسسات النقد الأعضاء في المجلس النقدي قصارى جهدها لتسيير أعمال المجلس وفق توجيهات قادة دول المجلس .

وعلى الرغم من تلك الإنجازات المشرفة لا تزال هناك العديد من التحديات الماثلة أمام مسيرتنا التنموية وكلها ما فتئت تشكل هاجسا لمقامكم الكريم حيث توجهون بشكل مستمر الجهات المعنية للتغلب عليها ، ومن أبرز تلك التحديات الآتي:

أولاً : توظيف الشباب السعودي الذي يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني . وعلى الرغم من الإنجازات الجيدة التي تحققت في الفترة الماضية ، إلا أن التقديرات تشير إلى أن البطالة بين السعوديين بلغت نحو ٦ر٩ في المئة في عام ٢٠٠٩م .

وبالنظر إلى معدل نمو السكان والتركيبة السكانية ، فمن المهم الاستمرار في تكثيف الجهود الحالية لزيادة الاستثمار لتطوير رأس المال البشري بمشاركة فاعلة من القطاعين الخاص والعام ، ولا بد من تكثيف الجهود الرامية لتوطين الوظائف بالقطاع الخاص وبحث وتذليل المعوقات التي تحد من ذلك ، وتحديد نسب سعودة تتلاءم مع طبيعة كل نشاط وقطاع على حده ، والعمل على تفعيل الإجراءات والأنظمة التي تحترم الإنتاجية وتحفظ حقوق العامل ورب العمل على حدٍ سواء .

ثانياً : حسن استخدام الموارد الاقتصادية لبلدنا المعطاء وأبرزها النفط والغاز اللذان يعدان أهم مقومات التنمية الاقتصادية للمملكة .

وتشير الأرقام إلى أن معدلات الاستهلاك المحلي للمملكة من النفط والغاز في تنام مستمر وبنسب عالية ، حيث بلغ متوسط نمو الاستهلاك المحلي منهما نحو ٩ر٥ في المئة خلال الخمسة أعوام الماضية ، وهي نسبة نمو عالية مقارنة بنمو السكان وحجم الناتج المحلي مما يستدعي بحث أسباب الزيادة في الاستهلاك من النفط والغاز والعمل على ترشيده.

ثالثاً : توفير السكن الملائم للمواطنين ، وهي قضية ذات أبعاد ومسببات مختلفة ولعل من أبرزها قلة توافر الأراضي القابلة للتطوير داخل النطاق العمراني وبأسعار مناسبة لدخل المواطن وضعف مصادر التمويل بسبب غياب الإطار التنظيمي . وهنا تكمن أهمية إصدار أنظمة التمويل والرهن العقاري .

حفظكم الله وسدد على دروب الخير خطاكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد ذلك ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود كلمة أعرب فيها عن شكره للجميع وقال //إخواني : نتأمل فيكم إن شاء الله خير ، وإن شاء الله الأيام القادمة أيام خير وبركة لوطنكم وشعبكم . ولله الحمد . بالاستقرار والهدوء والسكينة ، ومع هذا كله لسنا قانعين بالذي عملناه إلى الآن ، وإن شاء الله الأيام المقبلة تبشر بخير.

أشكركم وأشكر وزير المالية ، وأشكر الإخوان كلهم على جهودهم ، والله يوفقكم ، . إن شاء الله . دائماً وأبداً لخدمة دينكم ووطنكم وشكراً لكم//.

عقب ذلك التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى بريطانيا وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين.

الملك عبد الله في صورة تذكارية مع الدكتور العساف والدكتور الجاسر وعدد من مسؤولي مؤسسة النقد

إصدار أنظمة التمويل والرهن العقاري يدعم حل مشكلة الاسكان

معظم البيانات الاقتصادية تشير إلى تحسن متوقع وملحوظ في الأداء الاقتصادي المحلي للعام الحالي